الفصل السادس: السياسة النقدية والموازنة في في اقتصاد مفتوح IS-LM-BP

المحاضرة السادسة عشرة: الطلب الكلي وتوازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد في اقتصاد مفتوح.

لقياس درجة التنافس للدول في التجارة الخارجية للقيام بالمقارنة ننظر إلى سعر الصرف الحقيقي والفعلي، فسعر الصرف الحقيقي هو نسبة الأسعار الأجنبية إلى الأسعار المحلية مقاسة بنفس العملة. ويقاس سعر الصرف الحقيقي بالعلاقة التالية: $R=e.P_F/P$

بحيث:

P_F: السعر الخارجي للسلع.

P: سعر السلع الأجنبية.

e: عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل واحد من العملة المحلية.

R: سعر الصرف الحقيقي.

1. الطلب الكلي في ظل الاقتصاد مفتوح:

يعتبر ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال لهما نفس المفهوم، نفترض أن مستوى السعر المعطى والكمية المطلوبة تتوفر بسهولة.

في الاقتصاد المفتوح جزء من الإنتاج المحلي يباع للأجانب (صادرات)، وجزء من إنفاق المقيمين يأتي من السلع الأجنبية (واردات)، بمعنى الإنفاق المحلي لا يحدد الإنتاج المحلي، أما الإنفاق على السلع المحلية فهو الذي يحدد الإنتاج المحلي.

$$A=C+I+G$$
$$A+Nx=(C+I+G)+(X-M)$$

A: الإنفاق من طرف المقيمين ويعتمد على سعر الفائدة والدخل.

$A+N_X$: الإنفاق على السلع المحلية.

N_X: صافي الصادرات يعتمد على دخلنا والدخل الأجنبي وسعر الصرف الحقيقي.

أي:

$$N_X = X(Y_F,R)-M(Y,R) = N_X(Y,Y_F,R).$$

ومنه نلاحظ:

- زيادة الطلب الأجنبيY_F يحسن من الميزان التجاري المحلي ويرفع الطلب الكليAD.

- التدهور الحقيقي لسعر الصرف يحسن من الميزان التجاري ويرفع الطلب الكليAD.
- زيادة الدخل المحلي Y تزيد من M ومنه تسبب تدهورا في الميزان التجاري.

2. توازن سوق السلع والخدمات IS في ظل اقتصاد مفتوح:

يحتوي **IS** للاقتصاد المفتوح على صافي الصادرات المكونة الأساسية للطلب الكلي **AD**. يزيد التدهور الحقيقي في العملة من الطلب على السلع المحلية ناقلا منحنى IS إلى اليمين (أعلى). أما زيادة Y_F فتؤدي إلى زيادة الإنفاق الأجنبي على سلعنا مما يرفع N_X على سلعنا ومن ثم تنقل منحنى **IS** إلى اليمين.

$$Y= A(Y,i)+N_X(Y,Y_F,R)$$

1.2أثر الزيادة في الدخل الأجنبي وسعر الصرف الحقيقي على الدخل التوازني:

إن زيادة (Y_F) تعني زيادة AD عندما يكون(i) ثابت، وبالتالي زيادة الإنتاج، وانتقال IS إلى اليمين. والشكل التالي يوضح تأثير الدخل الأجنبي وسعر الصرف الحقيقي على الدخل التوازني.

2.2.الحساب الجاري وشرط "مارشال–لارنر":

يتمثل بشرط –مارشل–لارنر Marshall-lerner: $e_x+ e_m>1$

بحيث: e_x : مرونة السعر للطلب الخارجي.و e_m : مرونة السعر للطلب الداخلي.

لكي يتحقق شرط مارشال–لارنر، يجب أن تتوفر العوامل التالية:

- X_R الصادرات الحقيقية من السلع الوطنية؛
- M_R الواردات الحقيقية من السلع الأجنبية؛
- **P** سعر السلع المحلية؛
- P_F سعر السلع الأجنبية مقيمة بالنقود الأجنبية؛
- $P_F.e$ سعر السلع الأجنبية مقيمة بالعملة الأجنبية؛
- **e:** عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل واحد من العملة المحلية.
- **M,X** الصادرات والواردات الاسمية على الترتيب. بحيث: $X=P. X_R$ و $M= e. P_F. M_R$.

ويمكن أن يعبر عن **Mو X** بدلالة النقود الأجنبية:

$$X^*=P/e. X_R$$
$$M^*= P_F. M_R$$

ويعرف الحساب الجاري بصافي الصادرات بالعملة الوطنية والمحلية N_X^* :

$$N_X=X-M=P. X_R-e. P_F. M_R$$

$N_X^* = X^* - M^* = P/e.\ X_R - P_F.\ M_R$

***X:** عرض النقود الأجنبية الناتجة من المعاملات التجارية.

***M:** الطلب على النقود الأجنبية الناتجة من المعاملات التجارية.

ويمكن التعبير على الحساب الجاري بالقيم الحقيقية N_{XR} :

$N_{XR} = N_X/P = X_R - e.\ P_F/P - M_R$

$e.\ P_F/P$: السعر النسبي للسلع المستوردة ويعبر عن معكوس حدود التبادل. أو سعر الصرف الحقيقي بحيث: $R = e.\ P_F/P$.

في النموذج الكينزي السلع المستوردة دائما نهائية. ويعتمد الطلب الوطني على المنتوجات المستوردة على الدخل والسعر النسبي للسلع المستوردة (سعر الصرف الحقيقي). بحيث:

$M_R = M_R(R.Y)\ , \frac{\partial MR}{\partial R} < 0\ ,\ \frac{\partial MR'}{\partial y} > 0$

بحيث:

R: يضغط سلبا على **M** مقابل تفضيل السلع المحلية.

P_F: يضغط باتجاه تخفيض **M**.

P: يضغط باتجاه زيادة **M**.

Y: تشجع على زيادة **M**.

ولدينا:

$X_R = X_R\ (R, Y_F)$

بحيث:

Y_F أو ***Y**: الدخل الأجنبي.

R: سعر الصرف الحقيقي

إن زيادة Y_F ترفع الطلب الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة **X** ونفس الأمر بالنسبة لانخفاض**R** . أما الزيادة في **R** فتنعش **X** وتضغط على **M**. لأن ارتفاع **R** يحدث زيادة في **X** وبالتالي تقليص السعر المعبر عنه بالنقود الأجنبية التي تباع بها هذه السلع.

شرط تخفيض العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري يتحقق إذا. وهو ما يعرف بشرط –مارشل–لارنر Marshall-lerner: $e_x + e_m > 1$

e_x: مرونة السعر للطلب الخارجي.

e_m: مرونة السعر للطلب الداخلي.

$$e_x = \frac{\Delta X\%}{\Delta P\%} = = \frac{\Delta . X}{\Delta . P} \cdot \frac{P}{X}$$

3. توازن سوق النقد LM في ظل اقتصاد مفتوح:

1.3.تدفقات رؤوس الأموال:

عندما تكون أسعار الصرف الثابتة فإن الضرائب تبقى نفسها في أي دولة.

إن تكامل الأسواق يجعل رؤوس الأموال تتدفق بسرعة إلى الدولة التي تكون فيها i مرتفعة. أما الزيادة في i المحلي فإنه يحسن من رصيد **BP** لأن تدفقات رأس المال تحسنه.

2.1 ميزان المدفوعات وتدفقات رأس المال:

إن أثر النقود القوي يمكن حسابه بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$H=FR+DC$$

بحيث:

H :أثر النقود القوي –**Higher powered Money**.

FR :احتياطات الصرف الأجنبي –**Foreign reserves**.

DC :الائتمان الحكومي المحلي –**Domestic credit**.

إن الزيادة في **أثر النقود القوي** يجب أن تتبع بزيادة في احتياطات الصرف الأجنبي أو الائتمان الحكومي المحلي أو كلاهما:

$$\Delta H=\Delta FR+\Delta DC.$$

عند شراء أو بيع العملة المحلية تتقلص أو تزداد الاحتياطات الأجنبية بمقدار مكافئ، ومنه فّإن التغيير احتياطات الصرف الأجنبي في أي فترة يجب أن يساوي الرصيد المالي الرسمي **BP**.

أي أن:

$$\Delta FR =BP$$

3.3 صياغة دالة عرض النقود MS:

مما سبق يمكن صياغة دالة عرض النقود **MS** بالاعتماد على **H** وعلى مضاعف النقودmm-(Money multiplier)

$$MS= mm\ H=mm\ (FR+DC)$$
$$\Delta MS= mm\ \Delta H=mm(\Delta FR+ \Delta DC)$$

لكي يبقى عرض النقود ثابتا يجب أن يكون لدينا:

$$\Delta DC= \Delta FR=-\Delta BP$$

ΔDC : تمثل عمليات السوق المفتوحة التي تكون ضرورية لتعقيم **BP**.